

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

مع البناء ضدّ الخراب

واقتصادية وبيئية، التي رفعها اللبنانيون الذين نزلوا الى الشارع، او اولئك الذين نادوا بها ماضيا وحاضرا بالساليب متعددة، حافظا مساعدا عند كل المسؤولين والعاملين في القطاعين العام والخاص لتصحيح المسار الوظيفي العملي والشخصي. واسسوا من خلال طرحها لمقاربة جديدة في تعيين مواطنيتهم انطلاقا من مجموعة حقوق اعطوها الاولوية على انتماءاتهم الروحية والثقافية، وهذا ما جعل المرحلة الحالية استثنائية في التاريخ اللبناني. كما اسس هؤلاء لمرحلة جديدة اذ تحولوا الى قوة ضغط ينبغي ان تحافظ على طبيعتها السلمية والديموقراطية لتبقى قوة تصحيح، وترفع من مستوى اداء الاجهزة الرقابية التي تلتزم معايير الشفافية والنزاهة على الولاءات الطائفية التي تكاد تخنق لبنان بقيدها الثقيل، وتضرب بمخالبها الوحشية كل من يتمسك بمواطنيته سبيلا الى العلاقة مع الدولة واداراتها.

وإذا كان كل ما تقدم هو حق للمتظاهرين وانجاز لكل لبنان، فإن من واجبه في المقابل المحافظة على الطبيعة الحقوقية لمطالبهم، والحيلولة دون ان تصبح مطية تُستغل في الداخل اللبناني للتلاعب بمكوناته، او لفرض اجندات لا تخدم مصالح لبنان الاقتصادية والامنية.

ليس عاديا ولا عابرا ان تصبح دول القرار برمتها مهمومة بلبنان. لكن التنبه المطلوب يبقى مسؤولية جماعية على الجميع، موالين ومعارضين. هذا التنبه اللبناني المقطوع الصلة بأي اجندة خارجية اذا ما نجح في الاستمرار على ما اسسه من وطنية عامة تتقدم على الطائفية، سيجعل اللبنانيين جميعا مع الحراك البناء نقیضا للخراب الذي اذا حل بنا، حينها لن يكون هناك قعر مرئي الى حيث سيسقط الجميع.

ما كانه لبنان قبل 17 تشرين الاول صار مستحيلا ان يعود. فالتزام القوانين وتطبيقها، واعتماد الشفافية المطلقة من الموظفين والمسؤولين في عمل الادارات العامة والخاصة، وتسهيل شؤون المواطنين ومعاملاتهم الادارية في الدوائر الرسمية على انواعها، كلها امور كفيلة باعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الى البلد، واطلاق مسار الاصلاح بما هو ضرورة لبنانية بحته. هذا هو الجانب الايجابي الذي ساهم فيه الحراك الشعبي الاحتجاجي على مساحة لبنان كله.

اسست الاحتجاجات لوعي جديد، حمله جيل يبقى ان له دينا علينا لتسليمه دولة تلتزم معايير الشفافية بازاء فساد استغل الطائفية، واستثمر المحاصصة والواسطة، ما برح يتحدث عنها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ومنذ ان كان قائدا للجيش، كما تناولها ايضا غيره من اصحاب الايدي البيض الذين ساهموا في بناء ادارة نظيفة ولو في محيط يشوبه الكثير من الاستغلال الوظيفي والفساد المستشري.

من حق هذا الجيل علينا ان يعيش في كنف ادارة يعي القائمون عليها انهم مسؤولون امام اللبنانيين وليس عنهم، وانهم محكومون بتقديم الخدمات للمواطنين كحق مكتسب لهم من مواظبتهم وليس منة من هذا او ذاك. فقد استطال زمن المحسوبيات في عالم تغيرت ملامحه جذريا، وباتت التكنولوجيا الرقمية فيه تعريّ التخلف وتُحفز على التغيير.

الاحتجاج السلمي والديموقراطي على واقع معيشي مرير امر طبيعي، ولم يبق احد في لبنان الا ايده، ولم يكن خروج الناس لا سيما الشباب منهم الى الشارع سوى صرخة مدوية على ارتفاع معدلات البطالة في مقابل تباطؤ النمو حتى الانكماش، كما كان خروجا على الطائفية وشروها المتنقلة من الادارات حتى الملاعب الرياضية. لكن الاكيد ان هذا الخروج لم يكن على الدولة، بل من اجل قيامها على قواعد العدالة الاجتماعية وسيادة القانون وقيام قضاء مستقل، عادل، نزيه وشفاف.

شكّلت المطالب على انواعها المختلفة من اجتماعية

الى العبد المقبل